أهمية السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إعداد الطالب: رائد علي بحري

كلية الحقوق – جامعة دمشق

إشراف الأستاذ الدكتور: جميل صابوني

الملخص

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعد أمرا ضروريا في أي مجتمع، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، ومن أهم أوجه هذا التدخل السياسة الضريبية، التي تعتبر إحدى المالية المهمة المستخدمة ضمن إطار السياسة الاقتصادية، حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها. حيث تؤدي السياسات المالية وخاصة الضريبية منها دورا كبيرا في توفير الايراد المالي للدولة ودعم إمكانيتها المادية عن طريق ضخ الأموال لخزينة الدولة مما يمكنها بالضرورة من متابعة وتنمية جميع القضايا المتعلقة بالتنمية. كل ذلك كان مدعاه لاهتمامنا باختيار السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية موضوع لبحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، التنمية الاقتصادية، الضريبة، الاستثمار

The importance of tax policies and legislation in achieving economic development

Summary

The state's interference in economic activity, directly or indirectly, is necessary in any society, and this is to achieve a set of economic, social and political goals. One of the most important aspects of this intervention is tax policy, which is one of the important tools of economic policy, as its impact shifts to economic activity in a way It helps to achieve the goals of society, the most important of which is development in its various fields. Where financial policies, especially taxation, play a major role in providing financial resources to countries and supporting their financial potential by pumping money into the state treasury, which can necessarily follow and develop all issues related to development. All of this was cause for our interest in choosing tax policies and their effectiveness in supporting the various aspects of economic development as a subject of our research.

Key words: tax policy, economic development, tax, investment

المقدمة

تخطت أدوار التشريعات الضريبية وظيفتها الجبائية الأولى منذ عهد بعيد ، لتحقيق أهداف أخرى كانت ولا زالت محل دراسات ومناظرات من حيث قدرتها على تحقيق أهداف تفوق وظيفتها الأساسية ، فقد تنوعت النظريات والدراسات حول تناول ما للضرائب وسياساتها من دور فعال في مجال التنمية وجذب الاستثمارات بالإضافة الى دعم موازنات وموارد الدول، وغير ذلك من الأهداف التي كان يصعب على واضعي منظومة الجباية الأوائل معرفتها، إلا أن الاتجاهات الحديثة ابرزت ما للضرائب من دور مهم في دعم اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

وعلى الرغم من ذلك فالوضع الراهن بات يفرض على الدول المتقدمة و النامية على حد سواء الاهتمام بمنظومة التشريعات الضريبية لما لها من ادوار تنموية ذات اهمية بالغة ، بالإضافة الى وضع منظومة ضريبية منضبطة الايقاع ، حيث نجد ان دولاً متقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مهتمين وبشكل خاص بالمنظومة التشريعية التي تمس الضرائب بشكل خاص. وهذا ما اتضح من خلال مناظرة ترامب الأخيرة مع مرشح الحزب الديمقراطي جون بايدن حيث تم التركيز على الالتزام الضريبي من قبل ترامب كمدعاة مهمة لعدم انتخابه مجددا.

أما الحديث عن التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى أدوات وجوانب التنمية المستدامة باعتبار الأخيرة من أهم مستحدثات العصر ، حيث لاقت التنمية الاقتصادية واستدامتها اهتماما بالغاً من جانب الباحثين والمنظرين في محاولة منهم للتخلي عن المفاهيم السابقة عن التنمية ، للولوج الى مفهوم أوسع وأشمل ليعطي بعد ذلك مفهوماً ذو بعد تنموي شامل ليلقى بظلاله على عدة أركان وركائز مختلفة لتشمل البعد الاقتصادي ومراعاة البعد الاجتماعي وكذلك تجنب الأثار البيئية غير الملائمة للتنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث باعتبار أن السياسات الضريبية أحد أهم اذرع السياسات المالية وأدواته الاقتصادية بالغة الأثر، حيث يمكن للدول تحقيق العديد من المقاصد الاقتصادية والتنموية والحمائية من خلال الاهتمام بتلك التشريعات ، وبما أن الدول متمثلة في

سلطاتها الادارية والتشريعية هي المنوط بها دون غيرها إدارة تلك المنظومة ، فعليها عبء تحديث هذه المنظومة بما يتماشى مع أهداف تلك الدول التي تولد لديها طموح الوصول الى تنمية من خلال تلك التشريعات.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأسس النظرية للسياسة الضريبية.
- تبيان دور السياسة الضريبية في دعم التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها.
- تقييم السياسة الضريبية ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية للأهداف المنوطة بها.

إشكالية البحث:

. يتناول البحث دور السياسة الضريبية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فيلقي الضوء على الادوار الحقيقة والأساسية لهذه التشريعات وتوظيفها نحو تحقيق أبعاداً اقتصادية وتنموية مختلفة والتي تجعل من التنمية الاقتصادية أملاً يمكن تحقيقه.

إلا أن تلك التشريعات لن تحقق هذه الأهداف ولن تكون جديرة بهذه الوظائف بدون تدخل الدولة ودورها في إصلاح تلك المنظومة بشكل تتحقق معه هذه المعادلة والتي ينتج عن خضم تفاعل اركانها ما يسمي بأهداف التنمية الاقتصادية.

فقد ركز البحث المذكور على دراسة وتحليل ما لمنظومة التشريعات الضريبية من أهمية بالغة الأثر في تحقيق الأهداف التي تسعي إليها مقاصد التنمية الاقتصادية ، وعن الدور الهام الذي يجب على الدولة إتباعه وسلوكه لتحقيق تلك الأهداف .

منهج البحث:

اعتمد الباحث في دراسته وتقديمه لهذا البحث باتباع المنهج التحليلي، فيما يتعلق بموضوع البحث كما اعتمد أيضاً على الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بهدف الاستفادة مما وصلت إليه هذه النتائج.

خطة البحث:

المطلب الأول: السياسة الضريبية ودعم الجانب الاقتصادي للتنمية

المطلب الثاني: السياسة الضريبية ومراعاة البعد الاجتماعي للتنمية

المطلب الثالث: السياسة الضريبية ومواجهة المعوقات البيئية للتنمية

الخاتمة

المطلب الأول

السياسة الضريبية ودعم الجانب الاقتصادي للتنمية

يرى الباحثون أن الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية للدولة لا يمكن ان تكون محايدة تماماً بحيث تقتصر على غرضها المالي فقط، دون أن يكون لها أثر على سلوك الأفراد وتوجيههم إلى الانتاج أو الى الاستهلاك الذي يهدف اليه المشرع من فرض الضريبة[1]

ويتمثل دور الضريبة ومنظومتها في الجانب الاقتصادي باعتباره أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تعد الضرائب أهم مصادر الإيرادات والدخل القومي و إحدى الركائز الأساسية التي تمكن الدولة من زيادة موازنتها، إضافة الى ان ما تقدمه عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية لتشجيع المشروعات على مزاولة الأنشطة المرغوب فيها اقتصادياً أو على توظيفها في المدن الجديدة أو النائية أو على إنتاج السلع الموجهة للتصدير[2]

وبالمقابل يمكن من خلال تقرير معامله ضريبية متشددة مقاومه للأنشطة التي تضر بالاقتصاد القومي او التي لا تلائم مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة ، وذلك بفرض معدلات ضريبية مرتفعة على هذه الأنواع من الأنشطة أو حرمانها من الحوافز الضريبية ، ومن هذا القبيل على سبيل المثال: فرض ضرائب مرتفعة على صناعة السيارات في

---

[1] ي ارجع في ذلك ،د / رمضان صديق – المالية العامة "أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة" – دار النهضة العربية – 2004 – صـ 229

[2] Stephen Enki، "Economics for Development",Prentice–Hall,Englewood ،Cliffs, N.J, 1963, P.234

بعض الدول للحد من التوسع فيها وتمكين صناعات أخرى أساسية ترى الدولة ضرورة دعمها على اقليمها.[1]

فالتنمية في المجال الاقتصادي هي تلك العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن فضلاً عن إحداث تغيرات هيكلية أو جذرية في هيكل الاقتصاد ، وتساهم النظم الضريبية والسياسات المالية بفعالية في إنعاش هذا النوع من التنمية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.[2] وأهمها:

أولاً / السياسة الضريبية وتشجيع عمليات الاستثمار

تؤدى السياسة الضريبية وحوافزها دوراً هاماً في جذب وتحسين مناخ الاستثمارات داخل الدولة حيث تقدم عدداً من المزايا التي تعمل على تشجيع المشروعات والاستثمار في مجالات مرغوب فيها اقتصادياً واجتماعيا للدولة.[3]

ومن الصور التي تتخذها تلك السياسات الضريبية في تنمية وجذب الاستثمارات ما يلي:

1- الحصول على إعفاء ضريبي دائم أومؤقت.

2- تطبيق معدل ضريبي مخفف على الأرباح التي تتحقق من المشروع أو النشاط المرغوب فيه.

3- السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة.

4- الإعفاء الكلي اوالجزئي من الرسوم الجمركية التي تفرض على المعدات أو الآلات والماكينات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمه لإنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه طوال فترة حياة المشروع ولفترة محددة.[4]

---

[1] د / أحمد عبد الوهاب الغندور – اقتصاديات المالية العامة – جامعة القاهرة – 2002–ص91

[2] د / أسامه محمد باحنشل – مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية – 1999 – صـ 227

[3] د / نعيم فهيم حنا – تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة اقتصادية لتجربتي مصر وسوريا"– بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين 13/11 سبتمبر 2003 – المجلد الثاني – كلية التجارة – جامعه الإسكندرية – صـ257

[4] د / امين السيد لطفي – القياس والتحليل المحاسبي لعوائد وتكاليف الحوافز الضريبية في البلاد النامية أو الأخذة في النمو – بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الضريبي الثامن " دور النظام الضريبي في تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمالة للشباب "24/23 مارس 1996 – كلية التجارة – جامعة عين شمس

وتكمن أهمية الاستثمارات في زيادة الإنتاج أو الانتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وتوفير خدمات للمواطنين والمستثمرين، وتقليل معدل البطالة وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة ، فالإعفاءات الضريبية إذن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة بصفه عامة.[1]

ويمكن للاستثمارات التي تعمل الدولة على جذبها أن تحقق مجالاً واسعاً وذلك لتحريك عجلات النمو ومن أهم تلك المزايا:

- اعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر الوسيلة الأكثر اماناً للتمويل مقارنة بالقروض وذلك لاعتباره غير ناشئ للمديونية ولا يولد التزامات.
- إمكانية نقل وتوطين تكنولوجيا متقدمة في مجالات الانتاج وأساليب الإدارة.
- الدخول في شبكات تسويقية إقليمية ودولية.
- تدريب العاملين وتأهيلهم على اكتساب مهارات في إدارة مشروعات الأعمال الجديدة.
- تنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة.
- تحفيز المنافسة في السوق المحلية ويدفع الشركات الوطنية على تطوير قدرتها الإنتاجية.
- يؤمن الحصول على موارد ضريبية من أرباح الشركات العاملة في السوق المحلية.[2]

وبالرغم من أهمية هذه النوعية من الاستثمارات إلا أن هناك بعض الأسباب التي تفقد هذه الاستثمارات أهميتها ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

- خضوع المستثمر المخاطب بهذا الإعفاء للضريبة في بلده عن جميع الإيرادات أو الأرباح التي يحققها سواء في بلده أو البلاد الأخرى وفقاً لنظرية عالمية الإيراد World

[1] د / محمد إبراهيم محمود – سياسة الإعفاءات الضريبية في منظومة للضرائب على الدخل وأثرها على التنمية المستدامة – بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر السادس بعنوان "حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي " 15/13 ابريل 2006 – مركز تطوير تدريس العلوم – جامعة عين شمس . على الرابط التالي www.satlcentral.com/arabic-abstract/8/AC6%20- VIII%20-6.doc

[2] د / محمد عباس احمد – الاعفاءات الضريبية والاستثمار – بحث منشور على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب – وازرة المالية – العراق– بتاريخ 16 / 8 / 2013 . على الرابط التالي،

http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=20

Wide Income مما يفقد هذا الإعفاء أهميته للمستثمر مالم يكن هناك اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي تنص صراحة على عدم خضوعه للضريبة في دولته عن أرباحه المعفاة في الدولة الأخرى.[1]

- تفضيل الودائع المصرفية على فرص الاستثمار الحقيقي وذلك نظرا لتمتع هذه الودائع بالإعفاءات الضريبية والتي تجعل أصحاب رؤوس الأموال يعكفون عن الاستثمار مقابل تفضيلهم للودائع المصرفية.[2]

وقد يعاب على سياسات الإعفاء الضريبي على انها محددة المدة لأنها تشجع على قيام المشروعات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تحاول التمتع بأكبر ميزة ممكنة من الإعفاءات الضريبية.

ولذلك فإنه يجب على الدولة وضع سياسات ضريبية تتسم بالمرونة والمعقولية بحيث تتضمن نظاماً واضحاً للإعفاءات الضريبية وربطها بالتضخم ليتناسب مع ارتفاع الاسعار وأن يتم استخدام الحافز الضريبي كأداة لتفضيل انواع معينة من المشروعات على غيرها مما يحقق ترشيداً للإعفاءات وضمان عدم إطلاقها بلا ضابط أو حدود وأن تطور الإدارة الضريبية ادواتها ووسائلها، مما يتيح تعاملا مع المستثمرين يتسم بالبساطة والعدالة والوضوح. [3]

ثانياً / السياسة الضريبية ومعالجة الفجوات الاقتصادية

تؤدى السياسة المالية وخاصة الضريبية منها والتي تقوم بها الدولة بدور هام وحيوي في علاج ما يسمي بالفجوات الاقتصادية Economic Gaps ، وذلك للوصول إلى التوازن

[1] د / رمضان صديق – الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار "دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون رقم 230 لسنة 1989 على ضوء أ راء الفقه وأحكام القضاء – د ار النهضة العربية – القاهرة – 1998 – صـ 55

[2] د / إبراهيم شحاتة – تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البلاد العربية – بحث مقدم ضمن فعاليات ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية – صندوق النقد العربي – الندوة الثالثة المشتركة بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين – الكويت 11/ 13 ديسمبر – 1989 – تحرير سعيد النجار – صـ 231

[3] د / ميرندا زغلول رزق – تأثير نظم الحوافز والإعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الاستثمار في مصر، مجلة مصر المعاصرة – العدد 437 – 1994 – صـ 276

الاقتصادي ، ويمكننا من خلال ذلك المدخل التعرف على الفجوات الاقتصادية وكيفية استخدام هذه السياسات الضريبية لمواجهتها والتخفيف من حدتها وذلك على النحو التالي:

أ – مواجهة الفجوات التضخمية Inflationary Gap أو مشكلة التضخم

تعبر هذه الفجوة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي ، وتعد هذه الظاهرة إحدى أهم المشكلات التي تواجهها كافة الاقتصادات في العالم حيث تأتى في مقدمة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصادات ، وهناك شبه اتفاق على وجود عدد من الأثار السلبية لهذه الظاهرة على كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها خاصة في الدول النامية والتي تعاني من هذه الظاهرة بأوجه اكثر حدة من نظيرتها المتقدمة[1].

وينتج عن تلك الفجوة بما يعرف بتكاليف التضخم والتي تعبر عن تلك الأعباء التي يلقيها على كاهل المجتمع وافراده ككل حيث تتمثل تلك الأثار في التالي:

- انخفاض مستوى المعيشة
- إعادة توزيع الدخل القومي
- إمكانية وجود سعرين للفائدة في السوق
- تحمل أعباء ضريبية أكبر مما يجب
- زيادة المخاطر في العقود طويلة الأجل[2]

[1] د / السيد محمد السريتى، د / أسامه احمد الفيل – الاقتصاد الكلي – مؤسسة رؤية للطباعة والنشر – 2009– ص 207

[2] ارجع في ذلك

– Dan Moynihan & Brian Tetley, Economics "A Complete Course", Oxford University Press,1987,P.387

د / محمد عبد النبي محمد سلام – فاعلية السياسة النقدية بين استهداف التضخم واستهداف الناتج "الاختيار الأفضل "– مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – يوليو 2014 – العدد 515 – القاهرة – صـ 166

ويعد استخدام المنظومة الضريبية وسياساتها الطريقة غير المباشرة في السياسات المالية في مواجهة مثل هذه الفجوات ، حيث يتم ذلك من خلال فرض تلك الضرائب التأثير على عامل الاستهلاك والادخار، فارتفاع مستوى الضريبة المفروضة على دخول الافراد يؤدى إلى انخفاض الدخل الشخصي المتاح ، وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي.

ما يسمى بالسياسات المالية الانكماشية " ويأتي دور المنظومة الضريبية في كونها أحد أهم وسائل علاج الفجوات التضخمية وذلك باستخدام Contractionary Fiscal Policy" للحد من زيادة الطلب الكلي حيث تعد الضرائب أهم الأدوات المستخدمة وذلك عن طريق رفع معدلات الضرائب المفروضة واستحداث ضرائب جديدة تحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الأفراد بالإضافة الى استخدام أسلوب الضرائب التصاعدية والتي تعمل على امتصاص القوة الشرائية من الشرائح ذات الدخول المرتفعة[1].

ب – مواجهة الفجوات الانكماشية أو مشكلة الركود Recessionary Gap

وهى الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وتؤدى هذه الفجوة إلى هبوط النمو الاقتصادي والذى يعبر عنه ارتفاع الإنتاج مقابل الاستهلاك نظرا لضعف القوة الشرائية للإفراد مما يؤدى إلى كساد السلع وانخفاض الأسعار.

وعلى عكس طريقة معالجة ومواجهة الفجوة التضخمية تستخدم الدولة هنا ما يسمي بالسياسة المالية التوسعية "Expansionary Fiscal Policy" وتتمثل هذه السياسة في خفض معدلات الضرائب المفروضة لدعم القوة الشرائية لدى الافراد ، ويدفعهم إلى الاستهلاك مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم ومواجهة مشكلات البطالة.

[1] ارجع في ذلك

د / كامل بكرى د / رمضان محمد مقلد، د / محمد سيد عابد، د / ايمان عطية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي – الدار الجامعية – 2000 – صـ 290

–د / محمد فوزي ابو السعود – الاقتصاد الكلي – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – 2002– ص200

–د / حامد عبد المجيد د ارز – السياسات المالية – الدار الجامعية – 2004 – صـ 27

ثالثاً / السياسة الضريبية وتشجيع النشاطات الإنتاجية

تؤثر السياسات الضريبية بالنسبة لطبيعة السلع الرأسمالية من خلال الضرائب النوعية على الرغبة في الاستثمار في قطاع معين مقارنة بغيرة من القطاعات حيث تحاول هذه القطاعات الانتاجية اللجوء الى إنتاج السلع والخدمات الأقل عبئاً ضريبي[1].

فيتم تشجيع بعض النشاطات الانتاجية حسب ما تخطط له الدولة وذلك عن طريق منح الإجراءات الاستثنائية كالإعفاءات أو التخفيضات والتأجيلات الضريبية ، وقد تلجأ الدولة إلى مثل هذا الأسلوب لتشجيع الاستثمار الصناعي أو السياحي أو لجلب المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع معين.

رابعا / السياسة الضريبية وحماية الصناعات الوطنية وكيفية الحفاظ على ميزان المدفوعات

يمكن استخدام السياسات الضريبية في حماية الصناعات الوطنية التي تعاني من المشاكل

المختلفة، وذلك من خلال رفع التعريفات الجمركية على المنتجات البديلة المستوردة من الخارج.

وتعمل السياسة الضريبية أيضاً بالدول النامية والتي تعانى من عجز متواصل في ميزان مدفوعاتها[2]، وذلك عن طريق الحد من الواردات بزيادة الضرائب عليها ، وتشجيع كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع العمل على توجيهها فيما يتفق وخطط التنمية ، والقروض الأجنبية لما تمثله من تحويلات رأسمالية تتدفق من الخارج إلى الاقتصاد القومي وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية مجزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أو

[1] د / دلال عيسى موسى – السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني "رسالة ماجستير "– جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا – فلسطين – 2001 – صـ 37

[2] ارجع في ذلك

- د / فهد خليل ازيد – فن إدارة الازمات الاقتصادية " العولمة وبداية الانهيار "– يافا للنشر – عمان – 2013 – صـ 21,22
- د/ يونس احمد البطريق – السياسات الدولية في المالية العامة – الدار الجامعية – الطبعة الثانية – 2004–ص6

بتخفيض أعبائها الضريبية عن طريق تجنب الازدواج الضريبي الدولي ، إلى جانب ترشيد استخدامات القروض الأجنبية الميسرة ، والعمل على زيادة كفاءتها ، والحد من أعباء خدمتها بقصد تخفيف الضغوط التي تحدثها على ميزان المدفوعات .

ونود أن نذكر بأهمية السياسات والتشريعات الضريبية والتي ظلت لها الأثر الأكبر على التنمية الاقتصادية[1]، حيث مازال هذا المجال ركيزة أساسية في اهتمامات مشرعي ومحللي النظم الضريبية وواضعي برامج وخطط التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني

السياسة الضريبية ومراعاة البعد الاجتماعي للتنمية

تساهم السياسات الضريبية بشكل كبير في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة ، فتستخدم هذه السياسات في إعادة توزيع الدخول ، بالإضافة إلى فعاليتها في مكافحة الفقر وتحقيق التوازن بالإضافة إلى انها أداة فعالة في القضاء على الظواهر الاجتماعية الغير مرغوب فيها ، إضافة إلى كونها أداه هامه في الحد من ظاهرة البطالة.

أولاً / أثر السياسة الضريبية على إعادة التوزيع العادل للدخل.

تعمل العديد من الدول على تخفيف البعد الاجتماعي وارساء مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع الأفضل للدخل القومي بوسائل عدة منها السياسات الضريبية، ورغم أن لفظ العدالة الاجتماعية من أدق الكلمات التي تدل على ضرورة ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة ، فإنه لا يمكن أن نغفل أن العدالة مسألة نسبية وما يعبر عدلاً لشخص معين يعد في نفس اللحظة ظلماً لشخص أخر[2].

---

[1] د / محمد عباس بدوى – التحاسب عن الضريبة الموحدة "النشاط التجاري والصناعي ، المهن غير التجارية ، الثروة العقارية "– كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – بدون ناشر – بدون سنة نشر – صـ 5

[2] ارجع في ذلك

– د / أحمد ماهر عز – التشريع الضريبي المصري –2001 – بدون ناشر – صـ29

– د / محمد خالد المها يني–دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية –مجلة جامعة دمشق – المجلد 19 –العدد الثاني–2003 – لمزيد من التفصيل على الرابط التالي:

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/old/economics/2003/19-2/mahaini.pdf

وتؤثر السياسات الضريبية في مسألة إعادة توزيع الدخل بطرق مختلفة باختلاف طبيعة الضريبة ومصدرها وذلك على النحو التالي:

- فالضرائب النسبية لا تراعي ظروف وأعباء المكلف بها فيتزايد عبؤها على أصحاب الدخل المنخفض ، فيما ينخفض عبؤها على أصحاب الدخول المرتفعة ، وبالتالي فهي تؤدى إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الفئات المختلفة كما نجد نفس التأثير للضرائب غير المباشرة والمفروضة على السلع والخدمات.
- أما بالنسبة للضرائب التصاعدية والتي تتصف عادة بتصاعد معدلاتها ووجود حد أدنى معفي، فقد أثبتت تفوقها في الحد من التفاوت في توزيع الدخول.
- كما يمكن من ناحية أخرى التأثير على توزيع الدخل عن طريق التمييز الضريبي بين دخل العمل ودخل الملكية وفى هذه الحالة تلجأ الدولة إلى التخفيف من عبء الضريبة على دخول العمل وزيادة هذا العبء على الدخول الناتجة عن الملكية[1].
- ويمكن التأثير على توزيع الدخول وذلك عن طريق السياسات التي تتبعها الدولة للإنفاق العام فإذا تم توجيه هذا الإنفاق لزيادة الخدمات والمنافع الموجهة لأصحاب الدخول المنخفضة فإن ذلك سيساهم بشكل كبير في زيادة الدخول الحقيقية لهذه الفئة، ومن ثم الحد من تفاوت الدخول بين مختلف فئات المجتمع[2].

ثانياً / أثر السياسة الضريبية على مواجهة الفقر والحد منه

- تعد مشكلة الفقر من المشكلات العالمية ذات أبعاداً وامتدادات اجتماعية متعددة ، وهى ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في حجمها والأثار المترتبة عليها ، هذا واشارت بعض التقديرات إلى أن حوالى خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم على أنهم فقراء تنقصهم الحدود الدنيا من فرص العيش الكريم[3].

---

[1] د / ناصر مراد– فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق – 2003 – صـ65

[2] د / حامد عبد المجيد دراز – مبادى المالية العامة – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2003 – صـ224

[3] ارجع في ذلك

- د / محمد عبد الله الرفاعي – معوقات بيانات قياس الفقر – منشور بالأنترنت على الرابط التالي https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/TeNkzju-BOY
- عبد الله محمد السعيد – التنمية في الوطن العربي – دار الكتاب الحديث – ليبيا –1994 – صـ21

- ويمكن استخدام السياسات الضريبية في مجال مكافحة الفقر كونها اداه لتوفير موارد إضافية بطريقة لا تجعل الفقر أسوأ أو النمو الاقتصادي أبطأ ، بحيث تساهم في تقليل حد التفاوت في توزيع الدخول من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل وذلك ليتم بعد ذلك توزيعها عن طريق الخدمات العمومية ومنح إعانات البطالة والتي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة لا سيما الفقراء.

- كما يمكن استخدام السياسات الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية محددة للوصول الى مستوى العدالة الكاملة وهو ما يؤدى إلى زيادة مستوى الناتج والعمالة ، حتى إن كان ذلك يولد انخفاضا فى مستوى الأسعار مما ينتج عنه انخفاض في الأجور الحقيقية فإنه يعمل على زيادة مستوى الاستخدام [1].

وتعتبر التجربة الماليزية في هذا المجال من التجارب الرائدة ، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970–2000) تخفيض معدل الفقر من 52،4% إلى 5،5% وهو ما يعنى أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينات بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينات ، وقد تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعيا يستفيد منه الفقراء وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل ، حيث بلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالى 658$ أمريكي شهرياً ، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي ونسبة عدد الأطفال ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين ، ومساهمه صندوق التأمين الإجباري ، كما أن الدولة الماليزية شجعت المواطنين أفراد وشركات على دفع الزكاة الخاصة بهم لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذى يدار بواسطة إدارة الشئون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ من ضريبة الدخل[2].

---

[1] د / عبد المجيد قدى – دراسات في علم الضرائب – دار جرير للنشر – 2011 – صـ116

[2] مقال منشور بجريدة الاهرام بعنوان" ماليزيا .. تجربة مثالية للتخلص من الفقر"– 3 يوليو 2004 – العدد 42943 – السنة 127 – ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/3/FACE6.HTM

ثالثاً / السياسة الضريبية وتحقيق التنمية الوطنية المتوازنة.

تستخدم السياسات الضريبية في إزالة الفوارق بين مختلف جهات الدولة وتطوير المناطق النائية في سبيل تنمية وطنية متوازنة ، إضافة إلى فتح هذه المناطق نصيباً معقولاً من الدخل الوطني في توزيع الأنشطة الاستثمارية ، وتستعمل السياسة الضريبية في هذا الصدد عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية لتوجيه عناصر الإنتاج نحو جهات محددة ، ومن أجل ذلك تستعين الدولة بسياسة التحفيز الضريبي في شكل منح إعفاءات على الاستثمارات في المناطق المراد تنميتها أو بفرض ضرائب أقل مقارنة بباقي المناطق[1].

رابعاً / السياسة الضريبية وتوجيه السياسة السكانية.

يمكن استخدام السياسة الضريبية في هذا الصدد ارتفاعا أو انخفاضا طبقاً لرغبة الدول في زيادة الإنجاب أو التقليص منه ، فالدول ال الراغبة في زيادة الإنجاب تعمل على تخفيض الضرائب على الدخل كلما ازداد عدد الأبناء ، وعكس ذلك يطبق في حالة عدم رغبة الدولة في زيادة سكانية كبيرة والتي تعانى من مشكلات ازدياد عدد السكان .

خامساً / السياسة الضريبية ومواجهة أزمة الإسكان.

ويمكن استخدام السياسات الضريبية بمعالجة هذه المشكلة، وذلك عن طريق تقرير الإعفاءات والخصومات على رأس المال المستثمر في قطاع الإسكان ، وتخفيض الضرائب على الأراضي المبنية لأغراض سكنية بما يدفع المالكين لها نحو بنائها للاستفادة من هذا الإعفاء[2].

[1] د / بن ساسي شهرزاد –السياسة الجبائية و دورها في دعم الاستثمار–جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق و العلوم السياسية – 2013/2012 – صـ 26 ولمزيد من التفصيل على الرابط التالي:
https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Benssaci_Chahrazad.pdf?idmemoire=342

[2] منشور على الإنترنت بعنوان الضريبة والتنمية – على الرابط التالي
https://anibrass.blogspot.com.eg/2015/03/blog-post_17.htm

سادساً / السياسة الضريبية والحد من الظواهر الاجتماعية الضارة والغير مرغوب فيها.

يمكن للدولة محاربة بعض الأفات الاجتماعية مثل التدخين والمشروبات الكحولية وذلك عن طريق استخدام السياسات الضريبية وفرض ضرائب مرتفعة على صناعتها وبيعها والأرباح الناجمة عنها[1].

سابعاً / السياسة الضريبية وإيجاد حد لمشكلة البطالة ينبغي على الدولة أن تتدخل لحماية الاقتصاد الوطني عن طريق العديد من الإجراءات ومن بينها الضرائب بواسطة الإعفاءات المؤقتة و تقديم إعانات للشركات حتى تتمكن من الاستثمار على نطاق واسع و تمكين آلاف العمال من حقهم في التشغيل للحد من آفة البطالة. والمهتم بالحقل الضريبي يكتشف أن بعض الشركات تضطر إلى تصفية أعمالها نتيجة لتراكم العبء الضريبي عليها ، ويتسبب ذلك في تسريح العديد من العمال الذين سيحرمون من حقهم في التشغيل .

ثامناً / السياسة الضريبية ومبدأ العدالة الجبائية كأداة اجتماعية.

يعد مبدأ العدالة الجبائية أداة اجتماعية هامه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى العدالة الجبائية في مبادئ أو قواعد تهم التنظيم الفني الضريبي و تتمثل في أربعة عناصر تبعا لتصنيف آدم سميت وهي: المساواة و العمومية و اليقين والملائمة والى جانب هذه المبادئ التي قارب بها آدم سميت العدالة، هناك جوانب أخرى لهذه الأخيرة، و تتجسد من خلال التمييز بين نوعين من العدالة:

- العدالة العمودية: وتقتضي التشخيص والتصاعد الضريبي أي تحميل الدخول المرتفعة عبئا أكثر من الدخول المنخفضة أي معاملة الملزمين من ذوي الأوضاع الاقتصادية غير المماثلة.
- العدالة الأفقية: إخضاع أو معاملة الملزمين ذوي الأوضاع المماثلة معاملة ضريبية مماثلة.

[1] لمزيد من التفصيل على الرابط التالي

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/304119.aspx

وفي هذا الإطار تعتبر العدالة الضريبية كأداة اجتماعية تدخليه من خلال توزيع الدخول. وسبباً لوضع نظاماً للإعفاءات و التخفيضات حفاظا على الحد الأدنى للمعيشة ،فقد أصبح من الضروري اليوم تحديد استراتيجية ضريبية لتعزيز موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية. وفي جميع الحالات ينبغي النظر الى الضريبة باعتبارها أداة مالية اقتصادية ذات مفهوم اجتماعي.

تاسعاً / السياسة الضريبية ومكافحة التجاوزات الضريبية وتحقيق مبدأ المساواة.

أشارت دراسة حديثة متعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى وجود صلات مختلفة بين التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الإنسان. وينطبق أيضاً كثير من هذه الصلات انطباقاً محدداً على التجاوزات الضريبية. فهذه التجاوزات أولاً وقبل كل شيء تحْرم الحكومات من الموارد المطلوبة للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية بما فيها إمكانية الوصول إلى العدالة والمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة وحرية التعبير والأمن الشخصي[1]

[1] ارجع في ذلك:

Final study on illicit financial flows, human rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights- Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development- Human Rights Council- General Assembly, United Nations, 15 January 2016, (A/HRC/31/61), p.p 7,8 on line by : https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/006/43/PDF/ G1600643.pdf?OpenElement

المطلب الثالث

السياسة الضريبية ومواجهة المعوقات البيئية للتنمية

في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتداد العمران وانشاء الصناعات، تبرز الآثار المدمرة للبيئة المصاحبة للنمو الاقتصادي نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من تلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر، ومن هنا تظهر أهمية البعد البيئي من خلال أهدافه التي أصبحت مألوفة، كمحاربة التلوث، والقضاء على النفايات، والحد من التغيرات المناخية، وحماية التنوع

البيولوجي و الغابات والمحيطات.[1] وتعد السياسات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها حكومات بعض الدول للحد من التلوث البيئي التام عن النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بالضرائب الخضراء أو البيئية ، ويكون ذلك عن طريق فرض معدلات ضريبية مرتفعة نسبياً على الأنشطة الملوثة ، أو رسوم على بعض الخدمات البيئية التي تقدمها السلطات العمومية أو عن طريق الحوافز والإعفاءات الضريبية وذلك لتشجيع استعمال التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

ويمكن أن تتخذ هذه النوعية من الضريبية انواع عدة وذلك على النحو التالي:

- **الضرائب البيئية:** هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرار بِبِئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاهم الملوّثة أو الملوثة

[1] د / يوحنا نصحي عطية –نموذج مقترح للقياس المحاسبي للتكاليف التلوثية لغرض تحديد الوعاء الضريبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر – (دراسة نظرية تطبيقية) – على الرابط التالي :

https://taxaccountingaudit.blogspot.com.eg/2015/07/blog-post_45.html

د / فارس مسدو –أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – العدد السابع – 2010/2009 – صد 348 ، 351 ، على الرابط التالي:

https://revues.univ

ouargla.dz/images/banners/ASTimages/elbahithimages/BAHIN07/R0727.pdf

واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة بالبيئة، ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة.

- **الرسوم البيئية:** نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من هذه الخدمات مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب...إلخ.
- **الحوافز والإعفاءات الجبائية:** الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وانما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة.

أشكال الضرائب البيئية

- ـ الضرائب على الانبعاثات الملوثة: هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها سواء في الماء أو الهواء أو الأرض، وينصح بالاعتماد على هذا النوع من الضرائب في حالة إذا ما كانت مصادر الانبعاثات ثابتة .
- مقابل الخدمات المقدمة: تمثل الأتوات أو حقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمات بيئية معينة، مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي، وجمع النفايات والتخلص منها، وكذالك معالجة مياه الصرف الصناعي.

الضريبة على المنتجات: وهي ضريبة قيمية أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلويث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية، علما أن الهدف من هذه الضريبة هو خفض مستوى الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة اجتماعيا، أي لا تحدث أضرار بيئية من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى

وعلى ذلك تعتبر الجباية البيئية أداة اقتصادية لحماية البيئة، وهذا يعني أن استخدام أداة اقتصادية لحماية البيئة لا بد أن يعمل على رفع تكاليف الأنشطة ذات التأثير السلبي أو على تقليص تكاليف الأنشطة المفيدة للبيئة

ويترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث وحماية البيئة عدة نتائج أهمها:

أن الضريبة تتميز عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث. كما تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث. كما يترتب على استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث تعديل السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لمثل هذه الضريبة واستجابتها لواحدة أو أكثر من الخيارات وتتمثل تلك الخيارات فيما يلي[1]:

(1) قد تقوم المنشأة بنقل عبء الضريبة جزئياً أو كلياً إلى المستهلكين إذا كان سوق الصناعة يسمح بهذا النقل أو إذا كان الطلب مرن على منتجاتها أو كانت الصناعة أكبر حجماً وأكثر تنظيماً. وتعتبر الدول الصناعية أكثر نجاحاً من الدول النامية في نقل تكلفة الأضرار البيئية بما فيها تكلفة الضريبة من خلال تصدير السلع الصناعية التي يتحمل المستهلكون في الدول المستوردة تكلفة الضريبة.

(2) وقد تستوعب المنشأة مدفوعاتها الضريبية بالكامل من خلال تخفيض الأرباح الموزعة أو زيادة الاقتراض أو تخفيض الاستثمارات الجديدة في الصناعة. وهذه الخيارات تعتمد على سياسات المخزون والفرص الاستثمارية وحالة التدفقات المالية.

(3) وقد تتجه الصناعة إلى التخلص من عبء الضريبة عن طريق الاستثمار قصير الأجل في تركيب معدات التحكم في التلوث أو الاستثمار طويل الأجل في تكنولوجيا تحسين البيئة أو إحلال مصانع جديدة أقل تلوثاً للبيئة.

(4) وأخيرا قد تقوم الصناعة بإعادة توجيه مواردها إقليمياً أو دولياً وتوطين منشآتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة أو إلى

[1] د / محمد احمد على – تقويم دور النظام الضريبي في الحد من التلوث البيئي "دراسة حالة "– رسالة ماجستير– قسم الاقتصاد –معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس–2016

الدول التي ليس لديها تشريعات بيئية أو قيود صارمة على البيئة كدول العالم الثالث.

كما تشمل الضرائب البيئية على مجموعة من المزايا التي تجعلها من أنجح الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة، فإن لها بعض العيوب التي قد تحد من إمكانية تطبيقها خاصة في الدول النامية.

أولا : مزايا الضرائب البيئية

تشتمل الضرائب البيئية على مجموعة من المزايا، يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- دمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع، ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- تحفيز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة.
- تحفيز المنتجين على الابتكار عندما تكون الطاقة والمياه والمواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب، وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل واستخدام الطاقة والاستهلاك العام بقصد تخفيض الضرائب التي يدفعوها، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية .
- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، والى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

[1] د / السعيد زنات – دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر " دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة "– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – رسالة ماجستير – 2016 – على الرابط التالي

these.univ-msila.dz/pmb/opac_css/doc_num.php?explnum_id=7

ثانيا :عيوب الضرائب البيئية

تتلخص أهم عيوب ومشاكل تطبيق الضرائب البيئية في النقاط التالية[1]

- توجد العديد من الصعوبات تتعلق بتحديد سعر الضريبة، فلتحديد هذا السعر يتوجب تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي قد تختلف من وحدة إنتاجية إلى وحدة أخرى ويواجه تقدير تلك التكلفة العديد من المشاكل والصعوبات، يتعلق بعضها باختيار نماذج التقدير الملائمة والبعض الأخر بصعوبة حصر التكاليف الخارجية وتحديد نطاقها وايجاد أسس موضوعية لقياسها.
- في ظل انخفاض الوعي الضريبي خاصة في الدول النامية، فإن فرض مثل هذه الضرائب لا سيما إذا كانت بأسعار مرتفعة سوف يخلق حافزا قويا لدى الأفراد والمؤسسات على التهرب من الضريبة، وربما يتم ذلك بالتخلص من النفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة.
- يترتب على فرض هذه الضرائب بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها، فمن المتوقع وهي الحالة الأكثر حدوثا (أن يصاحب فرض هذه الضرائب ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية ، وقد يكون ارتفاع السعر كبيرا) حيث أن الأمر يتوقف على قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل عبء الضريبة وعوامل أخرى و غير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا، وتزداد المشكلة صعوبة إذا كانت تلك المنتجات أساسية وضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مثل منتجات الاسمنت والحديد والصلب وبعض المنتجات البتروكيمياوية ... إلخ.

وبالرغم من هذه الصعوبات والمحاذير لا يجب أن تكون مبررا مانعا لاستخدام مثل هذا النوع من الضرائب، فرغم ما يواجهها من صعوبات إلا أن وجود هذا النوع من الضرائب أصبح أكثر من ضروري في ظل مستويات الهدر البيئي والتلوث المخيفين.

[1] د / السعيد زنات – دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر. مرجع سابق

الخاتمة

لابد من بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث وهي كالآتي:

أولاً: النتائج

1- أصبحت التنمية الاقتصادية والتي تعد أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ليست مجرد رفاهية للدول بل أصبحت ضرورة لمواكبة ركب التطور والتغيير نحو مستقبل أفضل للكرة الأرضية واللحاق بالدول التي سبقت بخطوات في هذا المجال.

2- إمكانية توظيف السياسات الضريبية كاداه من أدوات السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، إلا أن ذلك مرهون بمدى قدرة الدول على تغيير وتعديل هذه الانظمة لتجعلها قابلة للتطبيق.

3- مدى تطور المنظومة الضريبية تاريخياً في معظم الدول وان دل ذلك فإنما يدل على رغبة هذه الدول الشديدة في الاستفادة من هذه الأداة الهامه والمؤثرة على حجم الايرادات بها ، لما توفره هذه المنظومة من مصدر جيد ومستدام للأموال والتي تضخ لدعم أهداف وأبعاد تنموية مستدامة.

ثانيا: التوصيات

1- يجب على أي دولة أن تعي جيداً أهمية متابعة عملية إصلاح المنظومة الضريبية لما له من دور هام في تحريك الموازنة العامة وتعظيم مواردها المالية ،

2- العمل على تطويع التشريعات المتعلقة بالمنظومة الضريبية ، من أجل جنى ثمار هذه المنظومة وضخ الإيرادات والتي سوف تسمح للدولة بإجراء تعديلات تمكنها من المضي قدما على خطى التنمية الاقتصادية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

3- ، العمل على استخدام المنظومة الضريبية في مواجهة التلوث البيئي في ظل ما تشهده الدول من ظواهر خطيرة للتلوث البيئي بأشكاله المختلفة .

4- يتوجب على واضعي التشريعات الضريبية التفكير بجدية في فرض ضرائب خضراء او بيئية على بعض الأنشطة والتي تضر بالبيئة ، وذلك للسماح لهذا الإيراد الجديد للدخول ضمن منظومة العمل وتطويعه في خدمة ومعالجة الأثار البيئية الضارة مما يجعل الدولة في يوم من الأيام قادرة على تحقيق جميع أهداف التنمية الاقتصادية بركائزها وأبعادها المختلفة .

المراجع

المراجع القانونية العربية:

1- د / رمضان صديق – المالية العامة "أصولها النظرية وتطبيقاتها المعاصرة" – دار النهضة العربية –2004

2- د / أحمد عبد الوهاب الغندور – اقتصاديات المالية العامة – جامعة القاهرة – 2002

3- د / أسامه محمد باحنشل – مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية – 1999

4- د / رمضان صديق – الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار "دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون رقم 230 لسنة 1989 على ضوء أ راء الفقه وأحكام القضاء – د ار النهضة العربية – القاهرة

5- د / ميرندا زغلول رزق – تأثير نظم الحوافز والإعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الاستثمار في مصر، مجلة مصر المعاصرة – العدد 437 – 1994

6- د / كامل بكرى د / رمضان محمد مقلد، د / محمد سيد عابد، د / ايمان عطية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي – الدار الجامعية – 2000

7- د / محمد فوزي ابو السعود – الاقتصاد الكلي – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – 2002

8- د / حامد عبد المجيد د ارز – السياسات المالية – الدار الجامعية – 2004

9- د / فهد خليل ازيد – فن إدارة الازمات الاقتصادية " العولمة وبداية الانهيار "– يافا للنشر – عمان – 2013

10- د/ يونس احمد البطريق – السياسات الدولية في المالية العامة – الدار الجامعية – الطبعة الثانية – 2004

11- د / محمد عباس بدوى – التحاسب عن الضريبة الموحدة "النشاط التجاري والصناعي ، المهن غير التجارية ، الثروة العقارية "– كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – بدون ناشر – بدون سنة نشر

12- د / أحمد ماهر عز – التشريع الضريبي المصري –2001 – بدون ناشر

13- د / السيد محمد السريتى، د / أسامه احمد الفيل – الاقتصاد الكلي – مؤسسة رؤية للطباعة والنشر – 2009

14- د / بن ساسي شهرزاد –السياسة الجبائية و دورها في دعم الاستثمار–جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق و العلوم السياسية – 2013/2012

15- د / عبد المجيد قدى – دراسات في علم الضرائب – دار جرير للنشر – 2011

16- د / ناصر مراد– فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق – 2003

17- د / حامد عبد المجيد دراز – مبادى المالية العامة – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2003

18- د / عبد الله محمد السعيد – التنمية في الوطن العربي – دار الكتاب الحديث – ليبيا – 1994

19- د / يوحنا نصحي عطية –نموذج مقترح للقياس المحاسبي للتكاليف التلوثية لغرض تحديد الوعاء الضريبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر – (دراسة نظرية تطبيقية)

البحوث والرسائل:

1- د / نعيم فهيم حنا – تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة اقتصادية لتجربتي مصر وسوريا"– بحث مقدم ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين 13/11 سبتمبر 2003 – المجلد الثاني – كلية التجارة – جامعه الإسكندرية

2- د / امين السيد لطفي – القياس والتحليل المحاسبي لعوائد وتكاليف الحوافز الضريبية في البلاد النامية أو الأخذة في النمو – بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر الضريبي الثامن " دور النظام الضريبي في تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمالة للشباب "24/23 مارس 1996 – كلية التجارة – جامعة عين شمس

3- د / محمد إبراهيم محمود – سياسة الإعفاءات الضريبية في منظومة للضرائب على الدخل وأثرها على التنمية المستدامة – بحث مقدم ضمن فعاليات المؤتمر السادس بعنوان "حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي " 15/13 ابريل 2006 – مركز تطوير تدريس العلوم – جامعة عين شمس .

4- د / محمد عباس احمد – الاعفاءات الضريبية والاستثمار – بحث منشور على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب – وازرة المالية – العراق– بتاريخ 16 / 8 / 2013 .

5- د / إبراهيم شحاتة – تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البلاد العربية – بحث مقدم ضمن فعاليات ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية – صندوق النقد العربي – الندوة الثالثة المشتركة بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين – الكويت 11/ 13 ديسمبر – 1989 – تحرير سعيد النجار

6- د / محمد عبد النبي محمد سلام – فاعلية السياسة النقدية بين استهداف التضخم واستهداف الناتج "الاختيار الأفضل "– مجلة مصر المعاصرة – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – يوليو 2014 – العدد 515 – القاهرة

7- د / فارس مسدو –أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – العدد السابع – 2010/2009،

8- د / محمد احمد على – تقويم دور النظام الضريبي في الحد من التلوث البيئي "دراسة حالة "– رسالة ماجستير– قسم الاقتصاد –معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس–2016

9- د / دلال عيسى موسى – السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني "رسالة ماجستير "– جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا – فلسطين – 2001

10- د / محمد خالد المهايني–دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية –مجلة جامعة دمشق – المجلد 19 –العدد الثاني–2003

11- د / السعيد زنات – دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر " دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة "– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – رسالة ماجستير – 2016

المواقع الالكترونية:

1- www.satlcentral.com/arabic-abstract/8/AC6%20- VIII%20-6.doc
2- http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=20
3- http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/old/economics/2003/19-2/mahaini.pdf
4- https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/TeNkzju-BOY
5- http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/3/FACE6.HTM
6- https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Benssaci_Chahrazad.pdf?idmemoire=342
7- Stephen Enki, "Economics for Development", Prentice-Hall, Englewood ، Cliffs, N.J, 1963
8- https://anibrass.blogspot.com.eg/2015/03/blog-post_17.htm
9- http://www.ahram.org.eg/NewsQ/304119.aspx
10- https://revues.univ ouargla.dz/images/banners/ASTimages/elbahithimages/BAHIN07/R0727.pdf
11- these.univ-msila.dz/pmb/opac_css/doc_num.php?explnum_id=7

المراجع القانونية الأجنبية:

1- Dan Moynihan & Brian Tetley, Economics "A Complete Course" Oxford University Press,1987
2- Final study on illicit financial flows, human rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development of the Independent Expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of all human rights, particularly economic, social and cultural rights- Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development- Human Rights Council- General Assembly, United Nations, 15 January 2016, (A/HRC/31/61),
3- Stephen Enki ،"Economics for Development",Prentice-Hall,Englewood, Cliffs, N.J, 1963